جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مستوى المعيشة في سورية

تقرير تحليلي

وحدة الدراسات
الباحث مناف قومان

يونيو / حزيران 2018

www.jusoor.co

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2018
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد 3
سورية بعد سبع سنوات من الحرب 3
مستوى معيشة متدنٍ 4
قوة الدخل 6
الأمن الغذائي 9
تآكل الطبقة الوسطى 11
خاتمة 12

تمهيد

تعيش سورية منذ مارس/آذار 2011 ظروفاً اقتصادية واجتماعية قاهرة، وساهم في اتساع نطاقها تدمير جزء كبير من البنى والمرتكزات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، بما تسبب بنتائج كارثية على المستويين الفردي والجمعي في عموم سورية.

ومن بين أسوأ مفرزات الحرب تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وتفاقم معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت لـ 85% من إجمالي عدد السكان، جراء عدة عوامل من بينها: فقدان السكان لمصادر رزقهم، وانخفاض معدلات الدخل، وارتفاع معدلات الإنفاق على الغذاء بسبب استنزاف قيمة الليرة السورية وقدرتها الشرائية، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت 1000%، إضافة إلى السياسات الاقتصادية المجحفة من قبل حكومات النظام السوري المتعاقبة.

ويعمل هذا التقرير عبر أدوات الاقتصاد السياسي على مقاربة مستويات معيشة الفرد السوري في مناطق النظام والمعارضة، من خلال دراسة مؤشرين كميّين، هما **الأسعار** (معدل الإنفاق على الغذاء) و**الأجور** (معدل دخل الفرد)، آخذين بعين الاعتبار أن قياس مستوى معيشة الفرد قضية جوهرية لا كمالية، ولها دلالات اقتصادية واجتماعية ودور في قياس "درجة حرارة المجتمع".

سورية بعد سبع سنوات من الحرب

أدّت الأعمال العسكرية المستمرة في سورية منذ سبع سنوات إلى تفكك البلاد لمناطق؛ تفرض كلُّ دولة فاعلة في الملف السوري هيمنتها على جزءٍ منها، ويُمارس فاعلون محليون أشكالاً مختلفة من السيطرة ونماذج الحكم داخل هذه المناطق، وفقدت الحكومة المركزية السيطرة على وحدة وسيادة القرار وجزء مهم من الثروات الطبيعية والمقدرات التي كانت ترفد الموازنة العامة فيما سبق. فشمال شرق الفرات يخضع للسيطرة الأمريكية والقوات الكردية، وشمال حلب ومحافظة إدلب يخضع لسيطرة تركيا وفصائل الجيش الحر، وفي الجنوب تتقاسم المعارضة السورية والنظام السيطرة على محافظة درعا والقنيطرة، مع وجود أدوار رئيسية لكل من الأردن وإسرائيل. وتضع روسيا يدها على ما يُسمى بـ "سورية المفيدة"؛ وهي منطقة الساحل السوري، كما تنشر إيران ميليشياتها و"مستشاريها العسكريين" في كل مناطق سيطرة النظام.

وأدت الحرب المستعرة إلى قتل نحو نصف مليون شخص على أقل تقدير، إضافة إلى عشرات آلاف من الجرحى والمعتقلين والمفقودين؛ لينخفض عدد سكان سورية من 20 مليون و602 ألف نسمة في عام 2010، إلى نحو 18 مليون و564 ألف نسمة في عام 2016، بحسب تقديرات الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للهجرة.

وإلى جانب الخسارة البشرية التي تعدّ الأشد وطأة على سورية كمّاً وكفاءة، تجرّع الناتج المحلي الإجمالي خسائر فادحة بانخفاضه بواقع 51 مليار دولار بأسعار 2010، وبخسائر تراكمية في الناتج، قُدّرت بنحو 226 مليار دولار، أي نحو أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2010، بحسب أرقام "مجموعة البنك الدولي" في تقريرها الصادر في يونيو/حزيران 2017.

مع نهاية عام 2017، كان هناك 10.5 مليون شخص في سورية، إما أنهم لا يملكون فرصة عمل أو يملكون فرص عمل محدودة

كما ارتفعت معدلات البطالة إلى نسبٍ عاليةٍ؛ وصلت في بعض المناطق إلى 70%. ومع نهاية العام 2014 بلغت نسبة البطالة إلى 57.7% ارتفاعا من 14.9% في عام 2011، أي أن هناك 3.72 مليون شخص عاطل عن العمل، منهم 2.96 مليون فقدوا عملهم، الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل 12.22 مليون شخص[1]. كما خسرت 64% من الأسر منذ بدء النزاع (2 من كل 3 سوريين) مصدر أو أكثر من مصادر الدخل الرئيسية لديهم[2].

يرتبط مستوى المعيشة عملياً بإشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية للشخص. وتُعدّ قوة الدخل أو ضعفه العامل المحدّد لضعف أو تحسّن المستوى المعيشي للأسرة

وذكر تقرير الاحتياجات الإنسانية لعام 2018 أن 10.5 مليون شخص في سورية إما أنهم لا يملكون فرصة عمل أو يملكون فرص عمل محدودة[3]، ونتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الليرة بنحو 90% باتت نفقات الأسرة على احتياجاتها تفوق الدخل الذي تحصل عليه، وهو ما اضطرها إلى الاعتماد على مزيج من الأنشطة ووسائل الكسب لمقابلة احتياجاتها.

وأدّت سنوات الحرب إلى جعل أكثر من نصف الشعب السوري بين مُهجَّر قسري ونازحٍ ولاجئ في دول العالم. وتُعدّ معاناة النازحين (قسرياً أو طوعاً) الأشد وطأة من حيث سوء وضعهم المعيشي في ظروف السكن والتعليم والصحة والعمل والأمن الغذائي.

وبلغ العدد الإجمالي للنازحين واللاجئين 12.2 مليون نسمة منهم 6.6 مليون نازح داخل البلد، و5.64 مليون لاجئ في أنحاء متفرقة في دول الجوار ومصر[4]، فيما بلغ عدد من قدّم طلب اللجوء في أوروبا نحو 970 ألف شخص بحسب الأرقام التي ساقها تقرير الحاجات الإنسانية الصادر في 2017[5].

مستوى معيشة متدنٍ

عكست ظروف الحرب المأساوية مؤشرات سلبية على المستوى المعيشي[6] في مختلف المناطق لتنعكس سلباً على مصدر كسب العيش ومستوى الدخل الذي تتلقاه الأسرة. إذ كان لسياسة التمترس العسكري التي اعتمدها

---

[1] سورية الاغتراب والعنف"، المركز السوري لبحوث السياسات والأنروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018/04/15: https://goo.gl/6zKQvf

[2] Mercy Corps, "The wages of war", 2018:05/2/ https://goo.gl/Dxwpnb

[3] Humanitarian needs overview 2018, 2018:5/02/ https://goo.gl/9cfDbP

[4] Operational Portal, UNHCR: https://goo.gl/6G64iP

[5] Humanitarian needs overview 2017, 2018:5/02/ https://goo.gl/VS1jjf

[6] يُعرّف مستوى المعيشة من الناحية الإحصائية بأنه كمية ما يستهلكه الفرد فعلاً من السلع والخدمات في وحدة زمنية معينة، فزيادة أو نقصان السلع المستهلكة تعني ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الأسرة.
ندوة هلال جودة، قياس مؤشرات المعيشة في البصرة لعام 2007، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد. 2018/04/18. صفحة رقم 3.

مستوى معيشة المواطن السوري

انخفض عدد سكان سورية

20602000 نسمة عام 2010

18564000 نسمة عام 2017

ارتفاع معدل البطالة

% 8.5 عام 2010

% 70 عام 2017

12.22 مليون

شخص فقدوا دخلهم الرئيسي

10.5 مليون

شخص لا يملكون فرصة عمل

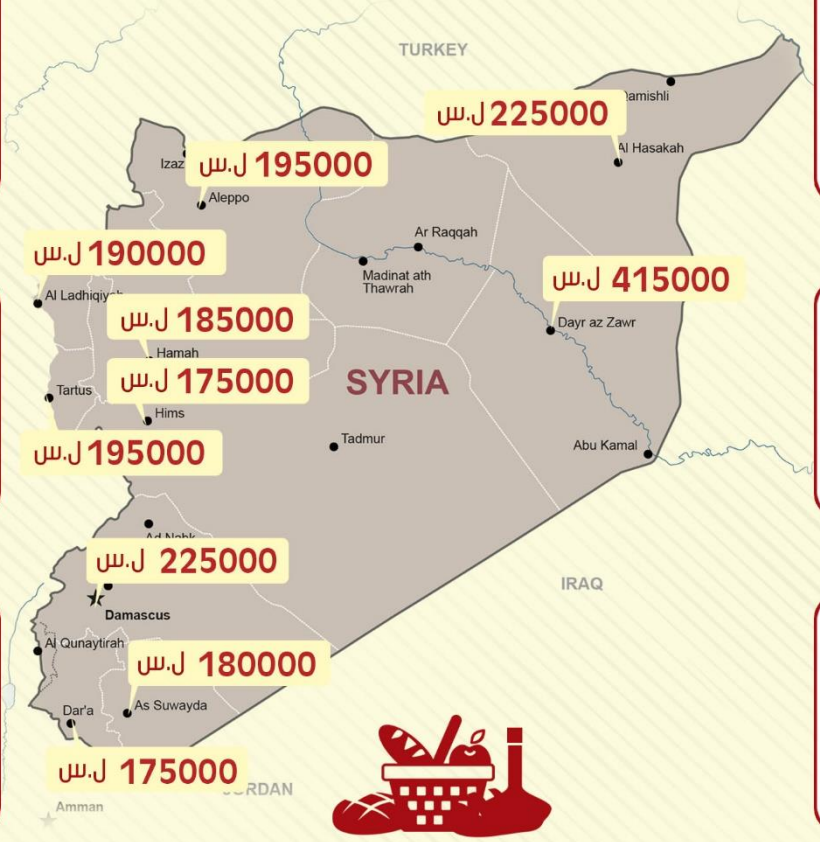

2.96 مليون شخص

فقدوا عملهم بين عامي 2014 - 2011

انخفاض القوة الشرائية

%82

ارتفعت معدلات التضخم

%1000

الطبقة المتوسطة

%60 عام 2010

%10 عام 2017

الطبقة المتوسطة — إجمالي عدد السكان

مجمل ما يتقاضاه الشخص في الشهر

$ 200 عام 2010

$ 70 عام 2017

195000 ل.س

وسطي تكلفة الغذاء الشهري لأسرة مؤلف من خمسة أشخاص

$ 99

متوسط راتب الفرد في الشهر

ارتفاع معدل أسعار سلة الأغذية

%800

انعدام غذائي حاد

لـ 6.5 مليون شخص

انفاق الأسرة من دخلها على الغذاء

%25 عام 2010

%90 عام 2017

إجمالي انفاق الأسرة — انفاق الأسرة على الغذاء

النظام الأثر الأكبر في تحديد أولويات الاقتصاد السوري في الفترة الماضية، والتي سَخَّرت مدخراتِ وموارد الاقتصاد المختلفة لهذا الغرض.

من كان يتقاضى في سورية ما مجمله $200 في 2010، لا يتجاوز ما يتقاضاه اليوم أكثر من 70 دولار، بسبب ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار!

ويرتبط مستوى المعيشة عملياً بإشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية للشخص، وتُعدّ قوة الدخل أو ضعفه العامل المحدّد لضعف أو تحسّن المستوى المعيشي للأسرة، فالدخل يُحدّد مقدار ما يمكن تحقيقه من رغبات واحتياجات الأسرة، وعليه يكون الحد الأدنى لمستوى المعيشة هو أدنى كمية من النقد يملكها الفرد لتأمين الحد الأدنى من الحاجات الضرورية من السلع والخدمات؛ كالطعام والشراب والمسكن والحاجات غير المادية مثل التعليم والصحة والتنقل وغيرها[7]. لذا يمثل انخفاض مستوى الدخل أهم المقاييس المستخدمة في قياس مستوى الحرمان، والذي يتجلّى في ضعف القدرة على إشباع الحاجات الأساسية كالغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وتدني الأحوال المعيشية والحياة الكريمة بشكل عام[8].

قوة الدخل

وقد بلغ متوسط رواتب الموظفين في سورية حوالي 35 ألف ليرة سورية في عام 2017، ارتفاعاً من 10 آلاف ليرة في عام 2010 (انظر الشكل رقم -1-). وبحسب النسخة الأخيرة من مؤشر "Numbeo" لمتوسط الراتب الشهري في العالم لسنة 2017، حلّت سوريا بالمرتبة الأخيرة عربياً بمتوسط راتب لم يتجاوز 99 دولاراً أمريكياً[9].

وللوهلة الأولى يبدو هذا الرقم مقبولاً، ولكن بالنظر إلى القوة الشرائية لليرة والقيمة الحقيقية لها اليوم مقابل الدولار؛ سيظهر أن من كان يتقاضى ما مجمله 200 دولار في عام 2010، لا يتجاوز ما يتقاضاه اليوم أكثر من 70 دولاراً، وذلك لارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار من 50 ليرة إلى 500 ليرة لكل دولار (وصل إلى 650 ليرة في منتصف عام 2016)، ويتراوح الآن عند 438 ليرة، أي أن قيمة الليرة انخفضت بحدود 90% من قيمتها[10].

---

[7] بحسب محددات البنك الدولي لقياس الفقر بصورة عامة، فإن الحد الأدنى للدخل هو 1.9 دولار للفرد يومياً، وما دونه سيُحيل الفردَ إلى الفقر المدقع. وقد عرّف البنك الدولي الفقرَ بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، وعدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة.

[8] تشير كلمة "دخل" لجميع الإيرادات التي تتلقاها الأسرة أو أفراد الأسرة نقداً أو عيناً أو خدمات، سنوياً أو على فترات متقاربة. ومن مصادر دخل الأسرة: دخل العمل سواء بأجر أو عمل خاص، والدخل من ملكية الأصول المالية كالفوائد والأرباح، أو من الأصول غير المالية كالإيجارات، والدخل من إنتاج الخدمات الأسرية لاستهلاك الأسرة ذاتها، وهناك التحويلات المالية المتلقاة سواء كانت نقداً أو سلعاً أو خدمات.
منظمة العمل الدولية، التقرير الثاني والثالث حول إحصاءات الدخل وإنفاق الأسرة المعيشية ومؤشرات أسعار الاستهلاك، جنيف، 2018/04/19، صفحة رقم 18.

[9] ربع مليون ليرة شهرياً متوسط حاجة الأسرة في سورية، سوريتنا، 2017/10/03: https://snpsyria.org/?p=11362

[10] يتراوح دخل الموظف السوري في القطاع العام ما بين 30 إلى 39 ألف ليرة شهرياً، حيث يبلغ سقف الفئة الأولى 38800 ليرة سورية، وتتضمن هذه الفئة حملةَ الشهادات الجامعية، وسقف الفئة الثانية 29800 ليرة سورية، أما الفئة الثالثة والرابعة فيبلغ سقفها 26800 ليرة، في حين يصل سقف الفئة الخامسة الى 22300 ليرة، ويُضاف إلى كل هذه الرواتب الزيادات المذكورة. المرجع السابق مباشرة.

الشكل رقم (1)

متوسط راتب الموظف في سورية 2010-2017 (ليرة)

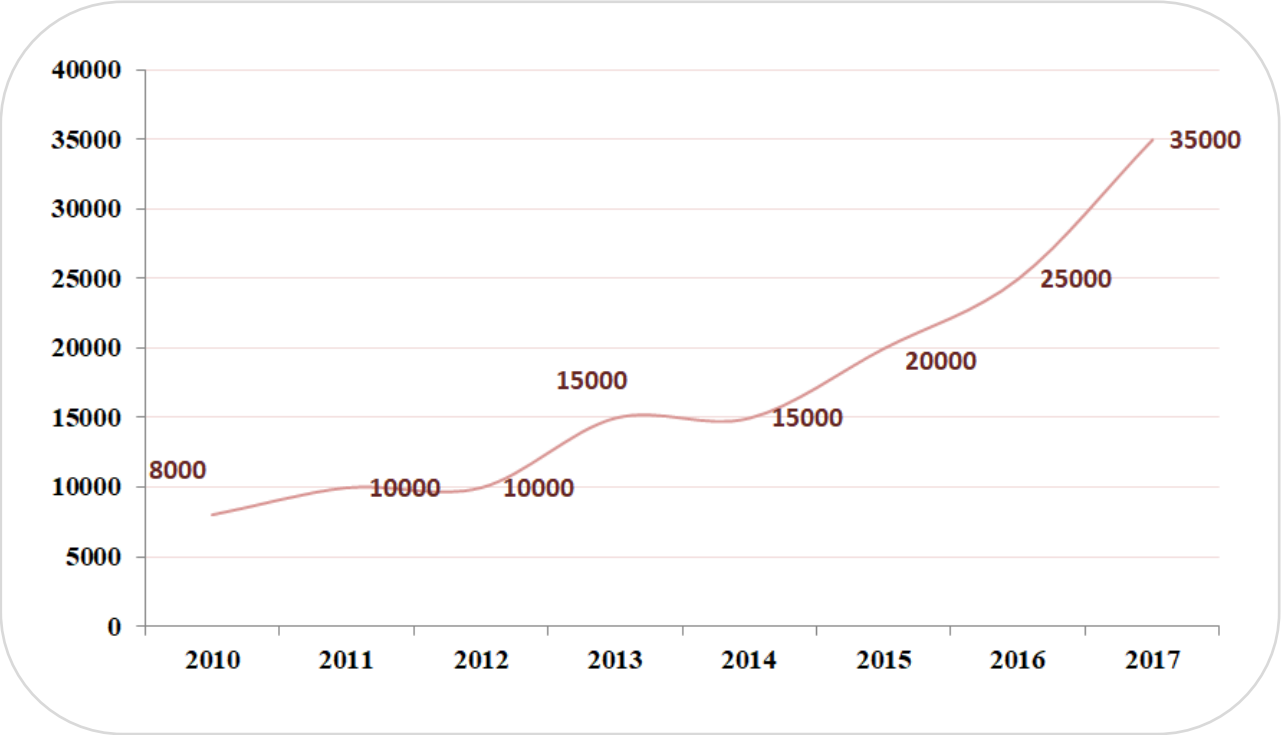

وللدلالة على انخفاض مستويات الدخل ما قبل الأزمة وما بعدها؛ فقد بلغ سقف الرواتب لموظفي الفئة الأولى من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا نحو 38800 ألف ليرة في العام 2011[11] أي ما يعادل 676 دولار (الدولار يساوي 50 ليرة)، وبعد الأزمة وصل سقف الرواتب للفئة نفسها 66 ألف ليرة سورية[12] أي ما يعادل 132 دولار (الدولار بـ 500 ليرة) أي أن القوة الشرائية للدخل انخفضت بنسبة تقارب الـ 82%.

[11] سيرياستيبس، "سقف الرواتب في سورية بين 23300 و 38800"، 2011/04/11: https://goo.gl/yf9TjD

[12] الجماهير، "سقف الرواتب والأجور"، 2016/01/21: https://goo.gl/6ABKPC

الشكل رقم (2)

معدل التضخم في سورية 2010-2017 (%)

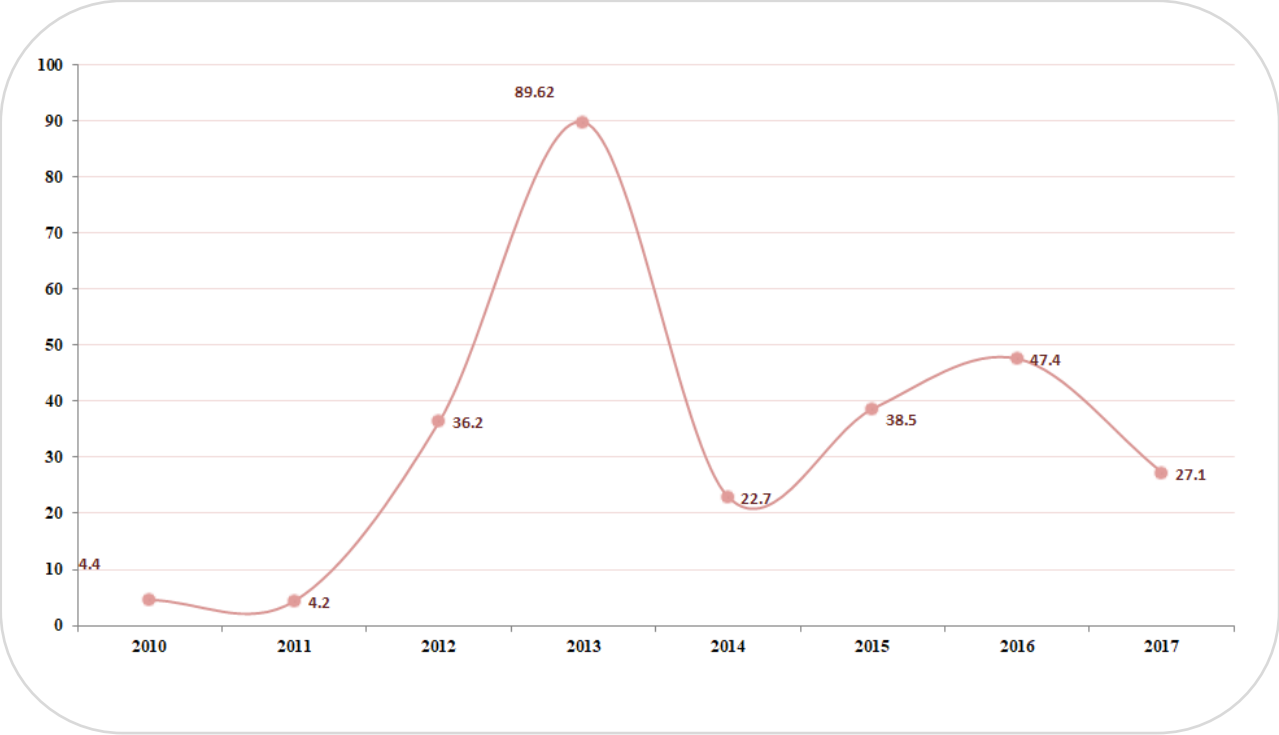

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ووفقاً لمسح أجرته منطقة الغذاء العالمية FAO في تقريرها الصادر في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2016، تبيّن أن معدل الدخل السنوي بلغ 60 ألف و 579 ليرة سورية، أو ما يعادل 152.21 دولاراً على سعر صرف 398 ليرة للدولار عند جمع البيانات. في حين بلغ وسطي الدخل للمجموعات المقيمة المنتشرة في محافظات دمشق والرقة ودير الزور وشرق وغرب الحسكة وشمال غرب سورية وجنوبها 40 ألف ليرة، أي ما يُعادل 100.50 دولار[13] (انظر الشكر رقم -3-). وقد تم قياس المعدل الاسمي للأجر اليومي في أغسطس/آب 2017 بواقع 1731 ليرة (3.4 دولار) ويختلف هذا الرقم بين منطقة وأخرى حيث يبلغ 950 ليرة في الحسكة (1.9 دولار) و 2070 في حماة (4 دولار)[14].

[13] RFSAN, FAO, iMMAP, and the Food Security cluster, "Food security and Livelihood Assessment", 2018: 0424/ https://goo.gl/PKhoJq

[14] Humanitarian needs overview 2018, 04/24/2018, Previous reference.

الشكل رقم (3)

متوسط الدخل بالليرة لمحافظات ومناطق سورية 2016 (ليرة)

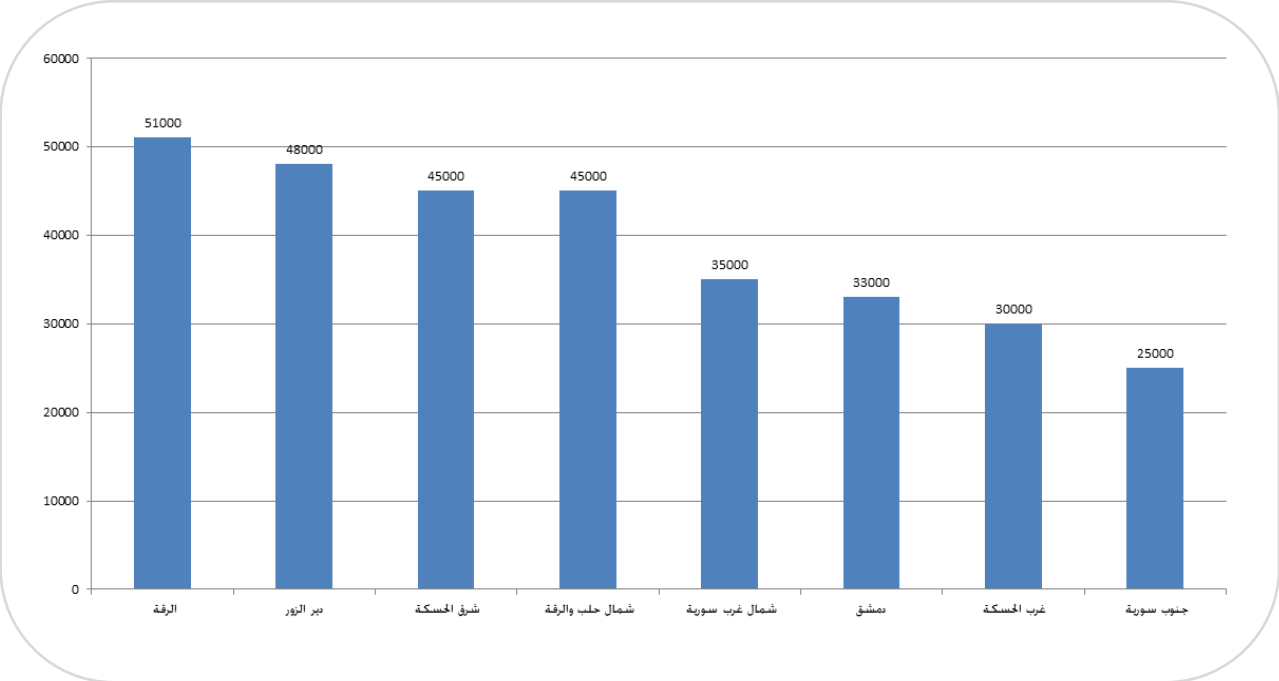

المصدر: منظمة FAO، أكتوبر 2016

الأمن الغذائي

بلغ متوسط تكلفة سلة من المنتجات الأساسية التي تستهلكها الأسرة في كافة المحافظات السورية (31 ألف و180 ليرة سورية)، وفقاً لأرقام تقرير منظمة الغذاء العالمية فاو في شهر مايو/أيار 2017. وبحسب تقرير الاحتياجات الإنسانية، فقد بلغ وسطي سعر سلة من الأغذية الرئيسية في أغسطس/آب 2017 نحو 32,225 ألف ليرة، أي نحو (63 دولار) وهي أعلى بنسبة 486% عن العام 2012[15].

تحتاج الأسرة السورية المكونة من (5) أفراد إلى نحو 97,500 ليرة شهرياً كي تُحقّق تغذية سليمة بالحدود المقبولة!

أما فيما يخص حجم الإنفاق وبالأخص على الغذاء، فقد قُدرت الحاجة الشهرية للأسرة المكونة من خمس أفراد بـ 650 ليرة سورية يومياً، كي تُحقق تغذية سلمية بالحدود المقبولة، أي أن الأسرة بحاجة إلى نحو 97500 ألف شهرياً للغذاء السليم فقط دون التطرق للحاجات الأخرى. وحسبما أشار إليه اتحاد نقابات العمل التابع للنظام السوري، فإن الأسرة السورية المكونة من 5 أفراد تحتاج إلى 230 ألف ليرة سورية شهريا لسد نفقات معيشتها[16].

[15] Humanitarian needs overview 2018, 26.Previous reference, 2018/04/

[16] ربع مليون ليرة شهريا متوسط حاجة الأسرة في سورية، سوريتنا، 2017/10/03، مرجع سابق.

الشكل رقم (4)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

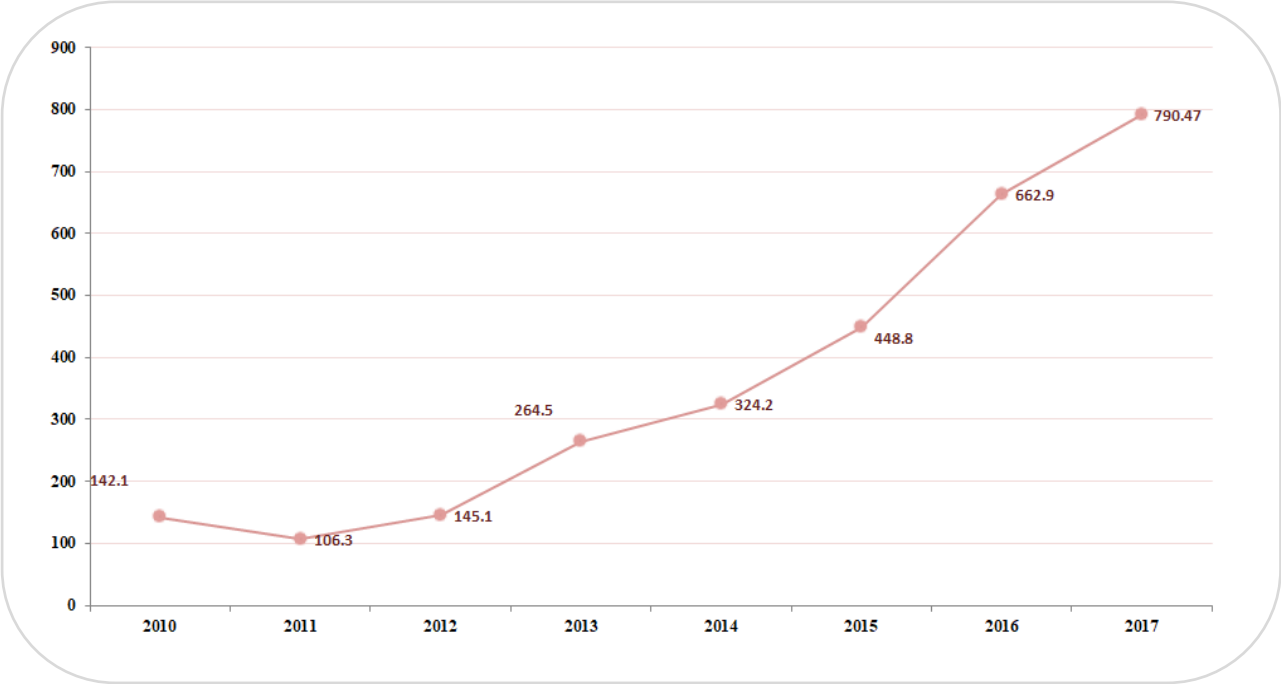

في حين بلغت نسبة إنفاق الأسرة السورية على احتياجاتها الغذائية في العام 2010، بحسب المكتب المركزي للإحصاء، 11700 ألف ليرة، في الوقت الذي بلغ متوسط إنفاق الأسرة السورية الشهري حوالي 30900 ألف ليرة (ما يعادل 600 دولار تقريباً) على الغذاء والمشروبات والملابس والمحروقات وحاجات أخرى.

هناك 6.5 مليون شخص يواجهون انعداماً غذائياً حاداً، و4 مليون شخص في دائرة الخطر ليصبحوا غير مؤمنين غذائياً

من خلال مقارنة حجم الإنفاق على الغذاء والبالغ قرابة 100 ألف ليرة مع متوسط الدخل الشهري الذي يبلغ حوالي 40 ألف ليرة ستضطر الأسرة لتوفير الغذاء بالاعتماد على مصادر أخرى لتغطية النقص الحاصل كالمساعدات واستقبال الحوالات والتأقلم مع قلة الدخل عبر إخراج الأطفال من المدرسة لأجل العمل. ونتيجة لهذا فقد أظهرت الأرقام أن هناك 6.5 مليون شخص يواجهون انعداماً غذائياً حاداً، و4 مليون شخص في دائرة الخطر ليصبحوا غير مؤمنين غذائياً، وأن هناك زيادة في معدل أسعار سلة الأغذية بواقع 800% عن مستويات قبل الأزمة[17]. وهناك 90% من الأسر تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء في عام 2017 بينما كانت النسبة قبل الأزمة تقدر بـ25%، وحوالي 50% من الأسر خفّضت عدد الوجبات اليومية وأكثر من 30% من الأسر منعت الطعام عن الراشدين لإطعام الأطفال و82% من المجتمعات المحلية المقيّمة ضمن تقرير الاحتياجات الإنسانية

[17] Humanitarian needs overview 2018, 2018/, previous reference.4/026

الصادر في 2018 والبالغة 4185 في جميع أنحاء سورية أشارت أن عمالة الأطفال منعت تواجد الأطفال على مقاعد الدراسة، كما أظهرت أن 69% من المجتمعات أظهرت حدوث الزواج المبكر في بعضها.

تآكل الطبقة الوسطى

زحف ارتفاع تكاليف المعيشة بهذا الشكل على معظم الطبقة المتوسطة في المجتمع بسورية، لينخفض حجمها إلى أقل من 10% من المجتمع السوري فيما كانت تقدر نسبتها قبل الحرب بـ60% من إجمالي عدد السكان. علما أن حاجة هذه الطبقة شهرياً تقدر بـ240 ألف ليرة كدخل شهري لتستطيع تأمين حياة كريمة متوسطة فوق خط الفقر وكي تعيش حياة مماثلة لما كان عليه في عام 2010[18].

إذن، وفقاً للمعايير العالمية لخط الفقر المحدد من قبل البنك الدولي والبالغ 1.9 دولار للفرد في اليوم (950 ليرة على سعر صرف 500 ليرة)، فإن الحاجة اليومية لأسرة مكونة من خمس أفراد تُقدر بـ4750 ليرة يومياً للبقاء على خط الفقر وشهرياً تقدر بنحو 142500 ألف ليرة سورية.

الشكل رقم (5)

مسح الأمن الغذائي لعام 2017

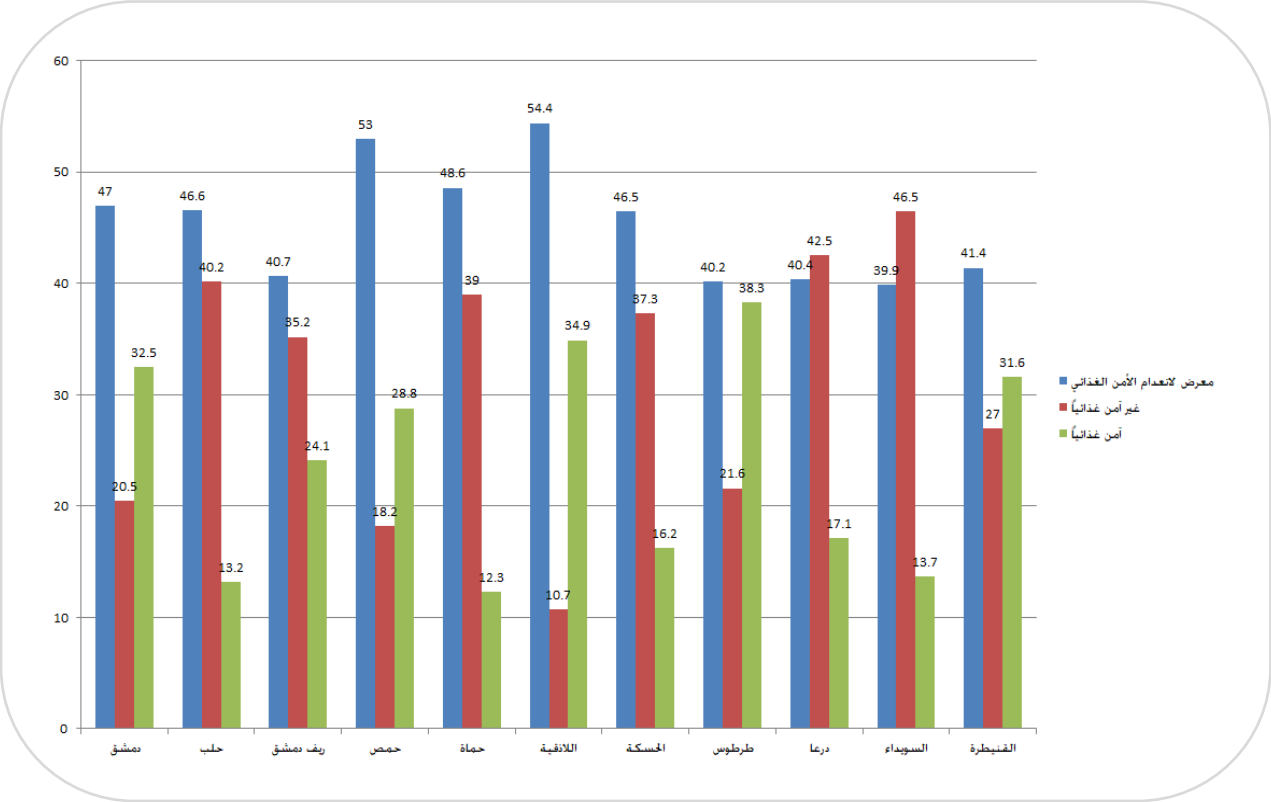

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

[18] د. كريم أبو حلاوة، الوضع الراهن للطبقة الوسطى في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات. 2018/04/28.

خاتمة

بعد سبع سنوات من الحرب بات أكثر من ثلثي عدد السكان في سورية -أي نحو 13.5 مليون نسمة- بحاجة إلى مساعدات مختلفة كالغذاء والمسكن والعناية الصحية والاحتياجات الأساسية الأخرى. وقد عُدّ الأمن الغذائي أبرز الاحتياجات الأساسية للأسرة بنسبة 86% إذ لا تزال أسرتان من كل ثلاث أسر تُعاني من نقص في الإمدادات الغذائية، تليها المواد غير الغذائية بنسبة 37%، كما زادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار الضعف عن حوالي 34% قبل الأزمة إلى 69%، جنباً إلى جنب مع ارتفاع تكاليف المعيشة فهناك ما يصل إلى 1.2 مليون أسرة لا تستطيع تحمل تكاليف الإيجار[19].

أخيراً، أدت ممارسات النظام السوري القمعية واستجلاب الدول الأجنبية إلى سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من جانب آخر، إلى هشاشة الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد حرب يخدم الآلة العسكرية على كافة المستويات.

أدت ممارسات النظام السوري القمعية واستجلاب الدول الأجنبية إلى سورية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من جانب آخر، إلى هشاشة الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية

وكان المواطن الطرف الأكثر تضرراً، حيث انخفض مستوى معيشة الفرد إلى حالة متدنية، وظهرت ذلك خلال ضعف متوسط دخل الفرد عند 40 ألف ليرة شهرياً وارتفاع تكاليف المعيشة جراء النزيف في قيمة الليرة بنسبة 90%، وبلوغ نسبة الإنفاق على الغذاء نحو 100 ألف ليرة لأسرة مكونة من خمسة أفراد، وهو ما أدى إلى بلوغ نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في عموم سورية وفقاً لمعايير البنك الدولي إلى 85% من إجمالي السكان.

وتتطلب عودة مستوى المعيشة إلى ما كانت عليه قبل عام 2011 تغيّراً كاملاً في الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية في سورية. بما يشمل بشكل أساسي عودة الاستقرار إلى كامل المناطق، ورفع العقوبات الدولية وعودة العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، بما يسمح بعودة النشاط إلى معظم القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاعات الزراعة والطاقة والصناعة التحويلية.

[19] Humanitarian needs overview 2018, 28/04. previous reference, 2018/

جســـور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Mall of Istanbul - ofis Plaza
2nd Floor,Office#3-Başakşehir
İSTANBUL / TURKEY

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co

www.jusoor.co